



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الشروق

عنوان الموضوع : استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى

تاريخ النشر : 20/10/2022

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحليلاً حول الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي التي أطلقها، بايدن، قبل أيام. تناول التحليل أهداف الاستراتيجية، وآليات تنفيذها، والتحديات التي تواجهها... نعرض التحليل فيما يلي. أصدر البيت الأبيض، في 12 أكتوبر 2022، استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، وهي أول استراتيجية من نوعها، في عهد الرئيس جو بايدن، والتي أعلن فيها أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة يتمثل في «التغلب على الصين وكبح جماح روسيا»، كما دعت الاستراتيجية إلى تقليص الاعتماد على «الخصوم»، وتعديل العولمة لتنص الوثيقة على ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بتقوية الداخل الأمريكي ليكون قادراً على المنافسة المتصاعدة مع الأنظمة السلطوية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى استقطاب الحلفاء والدول الصديقة ليعملوا في الساحة الدولية بموجب الأسس التي تراها واشنطن ضرورية لضمان الأمن والسلم الدوليين، والتي تتمثل في التالي: أولاً:

مواجهة التهديدات الصينية: تُعد الصين، حسب الوثيقة، المنافس الوحيد على المستوى الدولي الذي ينوي إعادة رسم النظام الدولي كلياً، ولديه القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، للقيام بذلك. ويزيد من تهديد ذلك امتلاك بكين طموحات كبيرة في مناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة، وتحديدًا المحيطين الهادئ والهندي. وبعبارة ذلك استمرار إصرار واشنطن على أن مناطق نفوذها تمتد إلى مناطق العالم أجمع، وأنه ليس من حق الصين امتلاك مناطق نفوذ حتى في جوارها المباشر، وتحديدًا في المحيط الهادئ. ويكشف ذلك أن واشنطن لاتزال تسعى للإبقاء على هيمنتها على النظام الدولي. وتعد الوثيقة أدوات الصين لكي تصبح القوة المهيمنة على النظام الدولي، والتي تتمثل في تقديمها التكنولوجي، ونفوذها الدولي والدبلوماسي على المؤسسات الدولية، وتوفير تكنولوجيات صينية تصب في النهاية لصالحها القومي وقيمها التي تسعى للترويج لها، فضلاً عن توظيف أساليب القهر الاقتصادية مستغلة الانفتاح الاقتصادي العالمي لزيادة الاعتماد الدولي عليها، وبتقليل اعتمادها على العالم. كما تستمر الصين في زيادة استثماراتها العسكرية لتطوير جيشها بشكل متسارع لسيطرتها على منطقتي الهادئ والهندي مهددة بما يهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة وفقاً للوثيقة. وحددت الوثيقة بعض السياسات الأمريكية للرد على الصين، والتي تتمثل في استمرار التدخل في شؤون الداخلية للصين، كما يلي: أ- توظيف ورقة حقوق الإنسان: تؤكد الاستراتيجية أهمية فضح الأساليب الصينية للتعامل غير الإنساني مع الإيجور، وحقوق الإنسان لسكان التبت. ب- دعم الديمقراطية في هونغ كونج: تؤكد واشنطن ضرورة الوقوف أمام محاولات بكين إضعاف الاستقلالية والديمقراطية التي تتمتع بها هونغ كونج. ج- منع الصين من ضم تايوان: أكدت الولايات المتحدة استمرارها في دعم سياسة الصين الواحدة، غير أنها في الوقت ذاته أكدت رفضها أي محاولات أحادية من جانب الصين لتغيير «الوضع الراهن بالقوة وبشكل أحادي». وعلى الرغم من نفى واشنطن نيتها دعم استقلال تايوان، فإنها أكدت مواصلة تقديم الدعم العسكري لتايوان. وإذا ما تم الأخذ في الاعتبار تهديدات الإدارة الأمريكية الحالية بالتدخل للدفاع عن تايوان عسكرياً، فإنه يلاحظ أن واشنطن سوف تعمل بكل قوة على منع توحيد الصين وتايوان، نظراً للوزن الاقتصادي الكبير، الذي تتمتع به تايوان، إذ يفدر ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2022 بنحو 850 مليار دولار. د- التعاون في بعض الملفات: لم تستبعد الاستراتيجية التعاون تماماً مع بكين في بعض المجالات، إذ أكدت أن هناك بعض المعضلات التي تواجهها الولايات المتحدة، والتي تتشاركها مع الصين مثل: التغير المناخي والصحة العامة العالمية. ثانياً: احتواء الإمبريالية الروسية: عدت الوثيقة الأمريكية روسيا دولة تسعى لفرض نفوذها «الإمبريالي» على الدول المجاورة لها منذ ما يقارب عقداً من الزمان في محاولة لتغيير النظام الدولي. ولعل المثل الواضح في هذا الإطار هو حرب روسيا ضد أوكرانيا، بالإضافة إلى تدخلاتها العسكرية في الشأن السوري، فضلاً عن محاولة زعزعة استقرار الدول المجاورة باستخدام الهجمات السيبرانية والاستخباراتية في دول آسيا الوسطى، وشرق أوروبا وحتى حول العالم؛ حيث أكدت الوثيقة التدخل الروسي في العملية الانتخابية الأمريكية في 2016. حاولت الوثيقة تأطير الحرب الأوكرانية ليس باعتبارها صراعاً جيوسياسياً بين الغرب وروسيا، ولكن باعتباره دفاعاً عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة الخاصة بالسيادة، ووحدة أقاليم الدول. ووضعت الاستراتيجية الآليات للتعامل مع التحدي الروسي، والذي يتمثل في التالي: أ- الدعم المستمر لأوكرانيا: تسعى الولايات المتحدة لاحتواء السياسات الروسية العدوانية من خلال الدعم المستمر للشعب الأوكراني، لكي يتمكن من الدفاع عن نفسه ودعمه اقتصادياً وإنسانياً من خلال جمع المساعدات من الحلفاء والصديقة، بحيث تتحول الحرب الروسية ضد أوكرانيا إلى «خطأ أو فشل استراتيجي». ب- استنزاف الاقتصاد الروسي: ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربات اقتصادية تهدف لإضعاف مجال الدفاع والفضاء الروسي، بالإضافة إلى زيادة قدرات الناتو لردع روسيا من الاعتداء على الدول الأوروبية، من خلال الترحيب بالسويد وفنلندا في الحلف. ج- منع روسيا من استخدام النووي: ترى الوثيقة أن إضعاف روسيا، عسكرياً واقتصادياً، عبر استنزافها في أوكرانيا، قد يؤدي إلى لجوء روسيا للأسلحة النووية، ولذلك أكدت الاستراتيجية أن الولايات المتحدة: «لن تسمح لروسيا، أو لأي قوة أخرى، بتحقيق أهدافها من خلال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها»، لكن الوثيقة لم تناقش رد الولايات المتحدة وحلف الناتو إذا اختار بوتين استخدام سلاح نووي تكتيكي في أوكرانيا، في استمرار واشنطن في اتباع استراتيجية الغموض الاستراتيجي. ••• يمكن إبراد عدد من الملاحظات الأساسية على الاستراتيجية الأمريكية الجديدة: أولاً: تأكيد سياسات بايدن السابقة: يلاحظ أنه على الرغم من إصدار الوثيقة بعد 21 شهراً من ولاية بايدن، فإنها لم تقدم أي شيء جديد، فقد أرسى بايدن بوضوح الخطوط العريضة لاستراتيجيته خلال الفترة الماضية، خاصة فيما يتعلق بأولوية مواجهة التهديدات النابعة من روسيا والصين، أو تشكيل شركات دولية لمواجهةهما. ثانياً: إجماع ديمقراطي - جمهوري: من الواضح أن الاستراتيجية الجديدة لبأيدن، خاصة فيما يتعلق بمراجعة العولمة، وحماية العمالة الأمريكية، وتعزيز الإنفاق العسكري، لا تختلف عن استراتيجية الرئيس الأمريكي الجمهوري السابق، دونالد ترامب، وهو ما يعني أنه أصبح هناك توافق داخل واشنطن بين الحزبين على كيفية توجيه السياسة الأمريكية في عصر صراعات القوى الكبرى. ثالثاً: تحديات أمام سياسة واشنطن الصينية: أكدت الوثيقة، على نحو واقعي، أن هناك صعوبات قد تواجه أسلوب تعامل واشنطن مع بكين على الساحة الدولية، والتي يتمثل أبرزها في وجود اختلاف دولي وحتى ضمن بعض حلفاء واشنطن في وجهات النظر فيما يخص كيفية التعامل مع الصين. وتسعى واشنطن لمواجهة ذلك عبر تقوية الدبلوماسية الأمريكية لتوضيح غايات الصين الحقيقية، غير أنه من الواضح أن هذه الجهود لن تكون يسيرة، وذلك في ضوء أن العديد من حلفاء واشنطن قد انضموا إلى عدد من المؤسسات الدولية، التي أسستها الصين، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وذلك على الرغم من ممارسة واشنطن ضغوطاً على هذه الدول لدفعها للتراجع عن هذه الخطوة. رابعاً: غياب الخيارات النووية الأمريكية: على الرغم من تلويع واشنطن بخيارات عدة لمنع روسيا من استخدام الأسلحة النووية، فإنها في واقع الأمر لا تمتلك أي سياسات واقعية قابلة للتطبيق، إذ إن أي محاولة من جانب واشنطن للرد عسكرياً على روسيا لاستخدامها أسلحة نووية لن يترتب عليه سوى اندلاع حرب نووية بين الجانبين، وهو سيناريو تتحاشاه واشنطن بالتأكيد. ••• في الختام، يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية رسمت ملامح السياسة الأمريكية في عصر صراعات القوى الكبرى، والتي تعكس إجماعاً داخلياً، يتجاوز الانقسامات الحزبية، ويتضمن تركيزاً على إقامة شركات عسكرية واقتصادية مع الحلفاء، لمواجهة الخصوم، وتحديدًا روسيا والصين، مع إعادة مراجعة «العولمة» لضمان عدم استمرار *تحقيق الصين فوائد اقتصادية أكبر على حساب الولايات المتحدة.* لينك المقال في الشروق